

اهداف الثورة اليمنية

- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكتسباتها.
- رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
- إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أنظمتها من روح الإسلام الحنيف.
- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
- احترام ميثاق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.



السعر 50 ريالاً □ 28 صفحة □ الثلاثاء 2 أكتوبر 2012 □ الموافق 16 ذو القعدة 1433 هـ □ العدد 15580 □ السنة الرابعة والأربعون □ Email: 14october@14october.com

اللجنة العسكرية تطالب الجهات والقوى السياسية بالتعاون معها



جانب من اجتماع اللجنة العسكرية أمس

اتجاه إزالة كافة المعوقات أمام سير عملية البناء والتنمية.. وطالبت الجهات الاجتماعية والقوى السياسية بالتعاون معها من أجل حل كافة الإشكالات وتنفيذ مهام المرحلة بصورة فعالة. كما طالبت لجنة الشؤون العسكرية بضرورة تضامن جهود الجميع مدنيين وعسكريين من أجل ترسيخ المبادئ القوية للأمن والاستقرار ودعم توجهات اللجنة العسكرية في استكمال مهامها الوطنية والتاريخية خلال هذه المرحلة الاستثنائية.

اتجاه إزالة كافة المعوقات أمام سير عملية البناء والتنمية.. وطالبت الجهات الاجتماعية والقوى السياسية بالتعاون معها من أجل حل كافة الإشكالات وتنفيذ مهام المرحلة بصورة فعالة. كما طالبت لجنة الشؤون العسكرية بضرورة تضامن جهود الجميع مدنيين وعسكريين من أجل ترسيخ المبادئ القوية للأمن والاستقرار ودعم توجهات اللجنة العسكرية في استكمال مهامها الوطنية والتاريخية خلال هذه المرحلة الاستثنائية.

استقبل المدير القطري الجديد لدى البنك الدولي رئيس الوزراء: الحكومة جادة في تجفيف منابع الفساد



باسندوة أثناء استقباله المدير القطري الجديد لدى البنك الدولي أمس

التعاون الفني والخبرات التي يمكن أن يقدمها البنك الدولي لمساندة المرحلة الانتقالية الراهنة في اليمن. حضر اللقاء وزراء الأشغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي، والتخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي، والشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور أمة الزراق محم، والمالية صخر الوجي، والكهرباء والطاقة الدكتور صالح سميع، ومدير مكتب البنك الدولي في اليمن وائل زكوت.

في اليمن. بدوره أشاد المدير القطري السابق بالتعاون الا محدود من الحكومة والمسؤولين اليمنيين أثناء فترة عمله، معرباً عن أمهه في أن يستمر هذا التعاون الفعال مع المدير القطري الجديد ولما فيه خير اليمن وتحقيق تطلعاتها في الاستقرار والتنمية. وجرى خلال اللقاء مناقشة خطط وبرامج البنك الدولي التي يعتزم تنفيذها في اليمن في الفترة القادمة، إضافة إلى جوانب

استقبل رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة المدير القطري الجديد لدى البنك الدولي المسؤول عن مصر واليمن وجيبوتي هارد فيشر. بحضور المدير القطري السابق دايفيد كريج. وفي مستهل اللقاء عبر الأخ رئيس الوزراء عن تهنئته للمدير القطري الجديد بهذا المنصب وتمنياته له بالتوفيق والنجاح وأن يكون خير خلف لخير سلف.. مؤكداً استعداد الحكومة الكامل للتعاون معه وتقديم كل ما يلزم لتسهيل مهامه وأعماله. ونوه بالجهود التي بذلها المدير القطري السابق في تعتين وأواصر الشراكة القائمة بين اليمن والبنك الدولي. وأعرب الأخ باسندوة عن تقدير الحكومة للجهود المبذولة من البنك الدولي لمساندة اليمن ومساندتها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق النهوض المنشود في هذا الجانب، مشيراً إلى حرص حكومة الوفاق الوطني على بذل كل الجهود الممكنة لتحسين مستوى معيشة المواطنين الذين يعقدون آمالاً كبيرة في المرحلة الانتقالية على التغيير الأفضل في كافة النواحي بما فيها المعيشية. وتطرق رئيس الوزراء إلى المهام الماثلة أمام الحكومة وخطتها الرامية إلى تجاوز الأوضاع الراهنة بمساعدة شركائها في التنمية من الدول والمنظمات المانحة، مؤكداً عزم الحكومة في تجفيف منابع الفساد وأهمية تكاتف جهود الجميع لتحقيق هذه الغاية. ومن جانبه أكد المدير القطري الجديد لدى البنك الدولي أنه سيبدل هو وفريق عمله أقصى الجهود الممكنة لدعم خطة اليمن للإنعاش الاقتصادي ومساندة استكمال استحقاقات المرحلة الانتقالية الراهنة، مشيراً إلى أنه سيعمل جنباً إلى جنب مع الحكومة ويتعاون كامل لتنفيذ مشاريع وخطط البنك

النائب العام يوجه بالتحقيق مع الفضلي بتهمة التحريض على قتل كوادر الاشتراكي



وجه النائب العام الدكتور علي الأعوش، بالتحقيق فيما نسب إلى طارق الفضلي من تهمة التحريض على قتل كوادر الحزب الاشتراكي اليمني. ورد ذلك في مذكرة وجهها النائب العام إلى رئيس النيابة العامة المتخصصة بمحافظه عدن.

ووجه في المذكرة «بالإشارة إلى ما نشر في صحيفة (الأماني) بعدها رقم 168 بتاريخ 26 سبتمبر 2012م، منسوبة للمدعو طارق الفضلي، وإلى ما نشر في صحيفة (الثوري) بعدها 2205 بتاريخ 27 سبتمبر 2012م، المتضمنين بلاغا للنايب العام بإسناد تهمة التحريض من قبل المدكور بقتل كوادر الحزب الاشتراكي، وعليه توجه بالاطلاع واتخاذ إجراء التكم بالتحقيق فيما هو منسوب للمذكور من وقائع واتخاذ ما يلزم وفقاً للقانون».

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار تقرر شعار المؤتمر



اجتماع اللجنة الفنية للحوار / ارشيف

حيث تركزت المداخلات حول القضايا التفصيلية من حيث اقتراح عدد أعضاء هيئة الرئاسة وطريقة تشكيلها بحيث تضمن ديمقراطية الاختيار والآلية المثلى لتحقيق تنوعاً (انتخاب- توافق) تضمن ممثلين عن الشباب والنساء والتنوع السياسي والجغرافي.

أقرت اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل في اجتماعها أمس برئاسة نائب رئيس اللجنة الأخت راقية حيدان شعار مؤتمر الحوار. ومنحت اللجنة مصمم الشعار الأخ علاء السماوي مكافأة مالية وشهادة تكريم لفرزوه من بين تصاميم مختلفة قدمت للجنة لاختيار شعارها. واستمعت اللجنة إلى خبير الاتصال الدكتور نعمان الصياد مستشار البرامج الإقليمي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي قدم إلى اليمن في بعثة استشارية لتقديم خدماته للجنة الفنية في دعم مشروع خطة الإعلام والمشاركة العامة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل. وقدمت اللجنة الإعلامية المسودة الأولى لمشروع خطة الإعلام والمشاركة العامة للجنة الفنية للاطلاع وإبداء الملاحظات لإقرارها والبدء

الدفاع: الضباط اليمينيون المختطفون ليس لهم علاقة بأحداث سوريا

أكد مصدر مسؤول في وزارة الدفاع أن الضباط اليمينيين الذين تم اختطافهم من قبل جماعة مسلحة في سوريا هم مبعوثون بشكل رسمي منذ سنتين للدراسة في أكاديمية الأسد للدراسات العسكرية في حلب، وليس كما زعمت تلك الجماعة بأنهم أرسلوا لدعم نظام الأسد. ونفى المصدر في تصريح نشرته وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نفياً قطعياً أي ارتباطات أو مشاركة للضباط اليمينيين في الأحداث التي تشهدها سوريا حالياً. وأوضح المصدر أن الضباط اليمينيين هم (المقدم / محمد عبده حزام المليكي، و المقدم / علي حسن أحمد سلامة، والناقيب / هاني صالح حسين نزار، والأملازم / حسن محمد علي الوهيب، والأملازم / أحمد علي ريمان)، كانوا في طريق عودتهم إلى اليمن بعد أن أكملوا دراساتهم للحصول على شهادة الماجستير في أكاديمية الأسد. وأضاف أنه تم اختطافهم مطلع سبتمبر الماضي في منطقة أدلب بين دمشق وحلب وهم في طريقهم إلى دمشق للعودة منها جوا إلى اليمن بعد أن كان قد تم قطع تذاكر العودة لهم. مشيراً إلى أن فريق الضباط اليمينيين سلكوا طريق البر من حلب بعد تعذر نقلهم جواً لتوقف حركة الطيران في مطار حلب بسبب استهداف الطائرات. ولفت المصدر إلى أن وزارة الدفاع كانت قد وجهت رسالة رسمية إلى رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن، وطلبت من اللجنة التدخل والمساعدة لإفراج عن الضباط اليمينيين. وأكد المصدر أن وزارة الدفاع وبالتعاون مع وزارة الخارجية تبذلان جهوداً واتصالات مكثفة لتأمين سلامة الضباط اليمينيين والإفراج عنهم في أسرع وقت ممكن.

منح خريجي الدفعة الـ (17) من معهد القضاء درجة وكيل نيابة



من اجتماع مجلس القضاء الأعلى أمس

في جلسة قادمة على اعتبار أن النيابة العامة هي الميدان الذي يستوجب أعضاء السلطة القضائية ابتداءً. ونقاش المجلس تقرير أداءه وأداء أمانته العامة للنصف الأول من العام 2012م، ووجه بضرورة الأخذ بالتوصيات والمقررات الواردة في التقرير.

أقر مجلس القضاء الأعلى في اجتماعه الأسبوعي أمس، برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي ناصر سالم، منح الخريجين من المعهد العالي للقضاء الدفعة السابعة عشرة وعددهم (76) متخرجاً درجة وكيل نيابة عامة (ب) بناءً على ترشيح وزير العدل. وكلف المجلس وزير العدل باستكمال الإجراءات لإصدار القرار الجمهوري بمنحهم الدرجة وفقاً للقانون. كما كلف المجلس النائب العام ووزير العدل برفع مقترح توزيعهم على الولايات العامة

محافظ أبين يؤكد أهمية تسهيل صرف مستحقات الرعاية الاجتماعية



جمال العاقل

التقى محافظ أبين جمال ناصر العاقل أمس إدارة صندوق الرعاية الاجتماعية واللجنة الفنية المشرفة على عملية صرف مستحقات الحالات الجديدة في المحافظة. وخلال اللقاء أكد المحافظ أهمية تسهيل عملية الصرف وإيصالها إلى كل مناطق المحافظة، لافتاً إلى الظروف الصعبة التي يعيشها أبناء المحافظة الذين تضرروا من الحرب التي دارت في مناطقهم ومدنهم وقراهم، داعياً إدارة الصندوق في المحافظة إلى تقدير تلك الظروف والعمل باتجاه زيادة الحالات المستحقة للمحافظة.

من جانبه استعرض مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية بإبين عماد ناصر الجهود التي بذلتها إدارة الصندوق خلال الفترة الماضية في ظل الظروف الامنية التي عاشتها المحافظة، مؤكداً أن إدارة الصندوق وخلال الفترة القارئة إلى استيعاب كل الحالات الإنسانية التي سببها الحرب. وقد دشّن وكيل محافظة أبين أحمد ناصر جرفوش ومدير عام الصندوق عماد ناصر صرف الحالات الجديدة للمحافظة في إدارة المكتب التنفيذي وبحضور اللجنة المشرفة على عملية الصرف والمشكلة من المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة البالغة 13768 حالة جديدة يبلّغ إجمالي اثنين وتسعين مليوناً وتسعمائة وثمانين ريالاً الخاصة بشهري فبراير ومارس التي تأخر صرفها بسبب الحرب التي شنتها القاعدة على أبين في 27 مايو 2011م.

قال إنه سيتم احتواء أزمة الجامعة عند عودة رئيس الجمهورية شرف: ما يحدث حالياً في جامعة صنعاء بسبب إفرازات الأزمة السياسية



م. هشام شرف

وأكد أن حل الخلافات في الجامعة لن يكون إلا من خلال قانون التعليم العالي.. وأوضح ذلك بالقول «نحن لا نتحدث عن أشخاص ولا عن أحزاب، نتحدث عن قانون التعليم العالي، وهو قانون يوضح العلاقة داخل الجامعات، وعلاقة بين الجامعات والمؤسسات المختلفة، وبالتالي الصندوق في حالة وجود إشكالات في جامعة صنعاء وغيرها من الجامعات سيكون مرجعه العالي، ومن ثم المرجعية الكبيرة لنا هي الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي والمبادرة الخارجية واليهما والزمنة، وأي أشكال يحصل في أي مؤسسة كانت، فمرجعيتنا هو رئيس الجمهورية والمبادرة

الخليجية. وعن سير العملية التعليمية في ظل الخلافات القائمة داخل الجامعة، أوضح الوزير شرف أن الدراسة في جامعة صنعاء، شبه متوقفة لحين عودة الرئيس وعلى أساس أنه سيتم احتواء الأزمة التي حدثت مؤخراً في الجامعة عند عودة رئيس الجمهورية.

اختتام اللقاء التشاوري الأول للإدارات القانونية في كافة أجهزة الدولة

الحماية القانونية اللازمة وفقاً لما ينص عليه قانون قضايا الدولة ولائحته التنفيذية، فضلاً عن توفير التمويل اللازم لامتلاك الوزارة مطبعة للتأويلية والتدريبية بما يواكب التطورات والمستجدات الحديثة ويعالج كافة جوانب القصور والضعف في مجالات العمل القانوني. وأوصوا باهمية تعزيز مجالات التعاون والتنسيق المستمر بين وزارة الشؤون القانونية والمحاكم ووزارة العدل ونيابات الأموال العامة وكافة الجهات المعنية بمتابعة قضايا الدولة والعمل على استكمال النظام التشريعي للدولة ومراجعة التشريعات القائمة بما يحقق اتساقها وانسجامها مع الدستور من جهة وبما يكفل استيعابها لمستجدات الواقع ومتطلبات التغيير والإصلاح وفق ما ورد في الخطة العامة للحكومة الوفاق.

أقر اللقاء التشاوري الأول للإدارات القانونية في كافة أجهزة ومرافق الدولة الذي اختتم أعماله أمس بصنعاء ضرورة وضع استراتيجية لتطوير وتحديث وزارة الشؤون القانونية ومكاتبها لقترة لا تقل عن خمس سنوات بما يمكنها من الخروج من وضعها الحالي لتقوم بعملها على أكمل وجه. وشدد المشاركون من مختلف محافظات الجمهورية في توصياتهم على إعادة النظر في تشريعات وزارة الشؤون القانونية بما من شأنه تعزيز دور الوزارة في تطبيق القانون والحفاظ على حقوق الدولة والنفذ عن مصالحها، ومساندة الوزارة والإدارات القانونية في أجهزة ومرافق الدولة في ممارسة اختصاصها في الإشراف على كافة التصرفات التي يترتب عليها آثار قانونية بحقوق وأموال الدولة وتوفير



أثناء توقيع الوثيقتين أمس

هذه الوثيقة التي تمثل مطلباً ملحا وجوباً لكل أبناء الوطن. حضر توقيع الوثيقة وكيل المحافظة للقطاع الجنوبي الشرقي عبد الملك الغربي والوكيلان المساعدان فارس الكهالي ورسام حسن رسام ومديرا المديريتين والأمنان العامان وأعضاء المجلسين المحليين بالمديريتين.